

إملاء ما من به الرحمن

[208] العامل الواحد لا يعمل في حالين، ولا يحسن أن يجعل حالا من الجوارح لأنك قد فصلت بينهما بحال لغير الجوارح (مما) أي شيئاً مما (علمكم ا). قوله تعالى (وطعام الذين) مبتدأ، (وحل لكم) خبره، ويجوز أن يكون معطوفاً على الطيبات، وحل لكم خبر مبتدأ محذوف (وطعامكم حل لهم) مبتدأ وخبر (والمحصات) معطوف على الطيبات، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف؛ أي والمحصات من المؤمنات حل لكم أيضاً، وحل مصدر بمعنى الحلال فلا يثنى ولا يجمع، و (من المؤمنات) حال من الضمير في المحصات، أو من نفس المحصات إذا عطفتها على الطيبات (إذا آتيتموهن) ظرف لاجل أو لحل المحذوفة (محصنين) حال من الضمير المرفوع في آتيتموهن، فيكون العامل آتيتم، ويجوز أن يكون العامل أحل أو حل المحذوفة (غير) صفة لمحصنين أو حال من الضمير الذي فيها (ولا متخذي) معطوف على غير فيكون منصوباً، ويجوز أن يعطف على مسافحين وتكون لا لتأكيد النفي (ومن يكفر بالإيمان) أي بالمؤمن به فهو مصدر في موضع المفعول كالخلق بمعنى المخلوق، وقيل التقدير بموجب الإيمان وهو ا (وهو في الآخرة من الخاسرين) إعرابه مثل إعراب " وإنه في الآخرة لمن الصالحين " وقد ذكر في البقرة. قوله تعالى (إلى المرافق) قيل إلى بمعنى مع كقوله " ويزدكم قوة إلى قوتكم " وليس هذا المختار، والصحيح أنها على بابها وأنها لانتهاء الغاية، وإنما وجب غسل المرافق بالسنة وليس بينهما تناقض، لأن إلى تدل على انتهاء الفعل، ولا يتعرض بنفى المحدود إليه ولا بإثباته، ألا ترى أنك إذا قلت: سرت إلى الكوفة، فغير ممتنع أن تكون بلغت أول حدودها ولم تدخلها وأن تكون دخلتها، فلو قام الدليل على أنك دخلتها لم يكن مناقضاً لقولك: سرت إلى الكوفة، فعلى هذا تكون إلى متعلقة باغسلوا، ويجوز أن تكون في موضع الحال وتتعلق بمحذوف، والتقدير: وأيديكم مضافة إلى المرافق (برءوسكم) الباء زائدة، وقال من لا خبرة له بالعربية: الباء في مثل هذا للتبعيض، وليس بشئ يعرفه أهل النحو، ووجه دخولها أنها تدل على إلصاق المسح بالرأس (وأرجلكم) يقرأ بالنصب وفيه وجهان: أحدهما هو معطوف على الوجوه والأيدي: أي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك جائز في العربية بلا خلاف، والسنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين تقوى ذلك. والثاني أنه معطوف على موضع برءوسكم، والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع.